توصيف مادّة الفقه الجنائيّ.
(8 ش) SHR 427
الفترة: (مايو ــ أغسطس) 2021م
أستاذ المادّة/ د.عبد القادر يوسف جبابا.

أهداف المقرّر.
يهدف المقرّر إلى بيان الآتي:
1ـ حقيقة الفعل الجنائيّ في الفقه الإسلاميّ.
2ـ الفلسفة التّشريعيّة وراء منع الأفعال الجنائيّة.
3 ـ الفلسفة التّشريعيّة وراء تشريع العقوبات العاجلة في الأفعال الجنائيّة.
4-الإجراءات اللّازمة لإثبات كلّ نوع من أنواع الجرائم ، وتمييزه ممّا له شبه به وليس منه.
5ـ النّظريّة التّعزيريّة في الفقه الإسلاميّ.
ويشمل الآتي:
أوّلا: تعريف الجناية:
ـ تعريفها في اللّغة.
ـ إطلاق جمهور الفقهاء لفظ (الجناية) على جرائم القصاص.
ـ إطلاق بعض الفقهاء اللّفظ على جرائم القصاص وجرائم الحدود.
ـ الفرق بين جرائم القصاص وجرائم الحدود.
ـ أمثلة كلّ من نوعي الجرائم
ـ شروط اعتبار الفعل جناية.
ـ أمثلة من نصوص الكتاب والسّنّة لاعتبار الفعل جناية.
ـ حكمة منع الأفعال الجنائيّة (مبنى حكم تحريمها).
ـ حكمة تشريع العقاب العاجل في الأفعال الجنائيّة.
ثانيا: جرائم القصاص:
ـ تعريف القصاص في اللّغة والشّرع ـ محلّ القصاص في الشّرع ـ حكم القصاص.
ـ بيان مشروعيّته ـ أدلّة مشروعيّته ـ حكمة مشروعيّة القصاص ـ أدلّة الحكمة.
ـ موجب القصاص: لمعرفة ما يوجب القصاص يجب النّظر في كلّ من:
أ ـ صفات القاتل: المتّفق عليها (العقل والبلوغ والاختيار والمباشرة والانفراد).
والمختلف فيها (غير العاقل والبالغ يشاركان المكلّف في القتل ماذا يجب في حقّ كلّ منهما ـ أقسام المكره والمكره وما يجب في حقّ كلّ منهما لو كان قتل من قبل الإكراه حسب الأقسام ـ وأدلّة الأقوال).
ـ تمارين في الجاني يرتكب مفسدة تساوي التّي يتجنّبها ـ الأدلّة والأقوال.
ـ ما يتصوّر فيه الإكراه وما لا (من أفعال).
ـ من يُتصوّر منه الإكراه ومن لا (أقسام المتغلّب ـ وحكم كلّ قسم) .
ـ مسائل يوافق المتغلّب أحكام إكراهه أحكام الإمام العادل.
ـ أقسام المشارك للقاتل في القتل عمدا ـ حكم كلّ قسم ـ الأقوال والأدلّة ـ توجيه الأدلّة العقليّة: من النّظر إلى المصلحة الموجبة للقصاص من جانب، والنّظر إلى الشّبهة المانعة من القصاص من جانب آخر

بـ ـ صفة القتل: أنواع القتل عند الجمهور ـ وجه إثبات الأنواع عندهم ـ وجه منع بعض الأنواع عند غيرهم ـ أحسن ما قيل في تفسير كلّ نوع منها ـ ما يجب بكلّ نوع منها شرعا.
جـ ـ صفة المقتول: يجب التّكافؤ بين دم القاتل والمقتول بأربعة أمور: بالإسلام أوالكفر، وبالحرّيّة أوالعبوديّة، وبالذّكورة أو الأنوثة، وبالعدد.
ـ مذاهب العلماء فيما لو لم تجتمع هذه الأربعة ـ أدلّة الأقوال.
ـ حكم قتل الوالد بولده: الأدلّة ـ دليل من استقاد من القوال ـ والد لو قتل ولده غيلة.
ـ ما يستحقّه وليّ الدّم: مذهب الجمهور في المسألة ـ أدلّتهم ـ القول المخالف لمذهب الجمهور في استحقاق الدّية ـ أدلّته.
ـ من لهم العفو عن الدّم: مذهب الجمهور ـ أدلّتهم ـ مذهب المخالف للجمهور ـ أدلّتهم.
ـ حقّ السّلطان في معاقبة الجاني بعد عفو وليّ الدّم: مذهب الجمهور ـ أدلّتهم ـ المذهب المخالف لهم ـ أدلّته.
ـ من يكون منه القصاص ـ متى يكون القصاص ـ وما الذّي يستوفى به القصاص (الأقوال والأدلّة).

الدّيات.

المراد بها ـ ما تجب فيه الدّية من أنواع القتل ـ أصول الدّيات (الأقوال والأدلّة) ـ مقدار الدّيات : ما اتّفق عليه منها وما اختلف فيه (الأقوال والأدلّة) ـ تغليظ الدّية وتخفيفها ـ وكيف يكون كلّ منهما شرعا ـ القتل الذّي يشرع فيه التّغليظ والتّخفيف ـ على من تجب الدّية نظرا إلى أصناف الجناة وأنواع القتل.
ـ العاقلة:
ـ المراد بها عند الجمهور ـ المذهب المخالف لهم ـ أدلّة الأقوال ـ حكم من لا عاقلة له ـ الأقوال والأدلّة.
ـ دية الجنين: كيف يعرف تلفه بالجناية على أمّه ـ وجه عدم وجوب القصاص فيه ـ مقدار ديات الأجنّة باعتبار الأمّهات (ما يجب في الجناية على الأجنّة التّالية: جنين الحرّة ـ جنين الأمة من سيّدها ـ جنين الأمة من غير سيّدها ـ جنين الدّميّة ـ معنى تسمية ما يجب في الجناية على بعض الأجنّة دية، وتسمية ما يجب على البعض قيمة) ـ ضابط الجنين الذّي يجب ضمانه والذّي لا يجب ضمانه ـ ما يجب فيما لو ألقت الحامل الجنين بسمّ شربته ـ ما يجب في جنين من غرّ بحريّة امرأة ووجهه ـ مقدار دية الخنثى المشكل ووجهه.

القصاص فيما دون النّفس:

المراد بما دون النّفس ـ ما يشمله لفظ (الجراحات) ـ الفرق بين الجراح والشّجاج في عرف الفقهاء ـ أنواع الجراحات من حيث ما يجب بها (ما فيه القصاص ، ما فيه الدّية ـ ما فيه حكومة) ـ ضابط كلّ منها ـ أمثلة لكلّ منها ـ الفرق بين الدّية والأرش ـ معنى الحكومة.
خامسا: ديات ما دون النّفس: أسماء الشّجاج وعددها ـ تعريف كلّ منها ـ بيان ما يجب في كلّ منها ـ ضابط مهمّ (فيما دون الموضّحة حكومة، وما فوقها دية) ـ (في كل واحد من الأعضاء الزّوجية نصف الدّية ـ أمثلة لها ـ وفي الأعضاء المفردة دية كاملة ـ أمثلة لها ـ ما يجب في : السّنّ والأصبع والتّرقوة والضّلع.... ـ ما يجب في العضو القائم الصّورة الذّي ذهبت منفعته الأصليّة ـ أمثلة لذلك.
ـ أهميّة معرفة ما قال به جمهور فقهاء الأمصار وأئمّة الفتوى في الواجب في الجراحات من قصاص ودية وحكومة ـ مع الاستدلال لهم.

<u>ثالثا: جرائم الحدود.</u>

أحكام الزّنا

ضابط الفعل الذّي يعتبر زنا شرعا بالاتّفاق ـ معنى الشّبهة الدّارئة للحدّ ـ أمثلة للشّبهة الدّارئة والأقوال والأدلّة وسبب الخلاف فيها والرّاجح منها: (الأمة يقع عليها الرّجل وله فيها شرك، الرّجل المجاهد يطأ جارية من المغنم قبل القسمة، الرّجل يحلّل لآخر وطأ خادمته، الوالد يطأ جارية ابنه أو بنته، الرّجل يطأ جارية زوجته) ـ وجه درء الحدّ عن واطئ المستأجرة عند أبي حنيفة ـ ردّ الجمهور عليه.

ـ أصناف الزّناة.

ـ أصنافهم ـ فائدة معرفة أصنافهم (تختلف عقوبتهم باختلافهم) ـ أصناف حدود الزّناة (رجم وجلد وتغريب) ـ أدلّة إثبات الحدود ـ حكم جلد من وجب في حقّه الرّجم ـ عمدة الجمهور ـ عمدة المخالفين لهم ـ شروط الإحصان في حقّ من يرجم ـ وجه عدم إفادة الوطء المحظور الإحصان عند مالك ـ وجه عدم اشتراط الإسلام في الوطء المفيد للإحصان ـ ما يجب في حقّ البكر ـ دليله ـ أقوال العلماء في تغريب البكر بعد الجلد ـ الأدلّة ـ وجه استثناء المرأة من حكم التّغريب ـ حدّ الأمة البكر والمزوّجة ـ الأقوال والأدلّة ـ حدّ العبد.

ـ حكم الحفر للمرجوم ـ الأقوال والأدلّة ـ أقسام الرّجم ـ ترتيب الرّاجمين في كلّ صنف ـ أين يضرب من الجسد المحدود ـ عدد الطّائفة التّي تحضر الحدّ ودليله ـ زمن إقامة الحدّ (الأقوال والأدلّة).

ـ ما يثبت به الزّنا (الإقرار والشّهادة) ـ الخلاف في ثبوته بظهور الحمل ـ الخلاف في عدد مرّات الإقرار ـ الأدلّة ـ حكم الرّجوع عن الإقرار ـ الخلاف في سقوط الحدّ بالتّوبة (مذهب الجمهور والشّافعيّ ـ الأدلّة) ـ العدد الذّي يثبت به الزّنا في الشّهادة ـ شروط الشّهادة (المعاينة، واللّفظ الصّريح في الوصف، وعدم الاختلاف في الزّمان والمكان) ـ سبب الخلاف في مسألة الزّوايا ـ الخلاف في ثبوت الزّنا بالحمل مع دعوى الاستكراه أو الزّوجيّة عدم الدّعوى ـ حكم صداق المستكرهة ـ سبب الخلاف والأدلّة ـ معنى عبارة (هل الصّداق عوض عن البضع أم هو نحلة) وكيفيّة استنباط حكم صداق المستكرهة منها.

أحكام القذف.

ـ المراد به ـ الأصل فيه ـ شروط القاذف الذّي يحدّ (البلوغ والعقل)ـ شروط المقذوف الذّي يجب الحدّ بقذفه (البلوغ والحرّيّة والعفاف والإسلام وأن تكون معه آلة الزّنا ـ اشتراط مالك في المرأة أن تطيق الوطأ ـ الصّيغة التّي يجب بها حدّ القذف (الرّمي بالزّنا، أوأن ينفيه عن نسبه بلفظ صريح فيهما) ـ حكم ما لو كان القذف بالتّعريض: الأقوال والأدلّة (مذهب الجمهور ودليلهم، مذهب عمر ومالك ودليلهما) ـ ما يندرئ به الحدّ عن القاذف (إثبات دعواه بأربعة شهود) ـ مذهب الجمهور ومالك في اعتبار الشّهود قذفة إذا كانوا أقلّ من أربعة (مع الأدلّة وسبب الخلاف) ـ

الحدّ: جنس الحدّ (ثمانون جلدة) ـ توقيته (قذفه فردا مرّة أو مرّات ـ جماعة (مذهب الجمهور، الأقوال والأدلّة) ـ مسقطه: (هل يسقط بالعفو، التّفصيل ، سبب الخلاف) ـ من يقيم الحدّ ـ ما يجب على القاذف مع الحدّ (سقوط شهادته) ـ ما يستفيد القاذف بالتّوبة بعد الحدّ ـ سبب الخلاف فيما يستفيد بالتّوبة ـ ما يثبت به القذف (الجمهور، ومالك ، وأدلّتهم).

أحكام الشّرب.

موجب حدّ الشّرب (المتّفق عليه الخمر) ـ والمختلف فيه (المسكرات غير الخمر) ـ الأقوال والأدلّة ـ الكمّيّة المؤثّرة في وجوب الحدّ من قليله وكثيره (الأقوال والأدلّة) ـ الحدّ الواجب في الشّرب ـ مقداره (الأقوال والأدلّة) ـ من يقيم حدّ الشّرب وفاقا وخلافا ـ الأقوال والأدلّة ـ ما يثبت به الشّرب شرعا (وفاقا اللإقرار والشاهدان ـ خلافا الرّائحة ـ الأقوال والأدلّة).

أحكام السّرقة.

تعريف السّرقة شرعا ـ وجه إيجاب الحدّ في الخيانة والاختلاس وجحد المستعار خلافا لمذهب الجمهور ـ ردّ الجمهور عليهم ـ وجه عدم إيجاب القطع على الغاصب والمكابر الغالب ـ ما استثني من ذلك ـ صفة السّارق الذّي يقطع (التّكليف) ـ شروط المسروق الذّي يقطع بأخذه: النّصاب والخلاف فيه والأدلّة ـ خلاف القائلين باشتراط النّصاب في مقدار النّصاب) الخلاف فيما تُقوّم به المسروقات من غير النّقدين ـ الأقوال والأدلّة ـ ما يجب في حقّ الجماعة تشترك في سرقة النّصاب ـ الأقوال والأدلّة ـ الخلاف في وقت تقويم المسروق (يوم السّرقة أو يوم القطع).

اشتراط الحرز بالإجماع ـ الخلاف فيما هو حرز ـ ضابطه الرّاجح عند الجمهور ـ عدم اشتراط الظّاهريّة الحرز ـ أدلّة الفريقين ـ جواب الظّاهريّة على أدلّة الجمهور ـ اختلاف القائلين في صور من الحرز (الدّار المشتركة السّكنى متى يكون خرج من الحرز) ـ القبر (الأقوال والأدلّة) ـ ضابط الحرز عند مالك ـ أمثلة لمذهب مالك في الحرز (مرابط الدّوابّ والأوعية وما على الإنسان من ملابس وما توسّده وما على الصّبيّ من الحليّ وما في الكعبة والمساجد ـ اعتبار من أخرج شيئا من الحرز سارقا سواء كان المخرج للشيء داخل الحرز أو خارجه ـ حكم ما لو كان سارقان أحدهما في الحرز يسلّم المسروق للآخر الذّي في خارجه ـ حكم رمي أحدهما المسروق من الحرز وأخذ الآخر بعد الرّمي وقبل خروجه من الحرز ـ سبب الخلاف: من ينطبق عليه اسم المخرج من الحرز ومن لا.

جنس المسروق الذّي يُقطع به: (هو كلّ متموّل غير ناطق يجوز بيعه وأخذ العوض فيه عند الجمهور ـ أدلّتهم ـ منع أبي حنيفة القطع بالطّعام ودليله ـ من صور شبهة الملك المانعة للقطع أخذ ما أصله مباح ـ ودليله) ـ سرقة المصحف (وجه قول أبي حنيفة في منع القطع بسرقة المصحف) ـ حكم القطع بسرقة الصّغير المملوك الأعجميّ ـ الأقوال والأدلّة ـ حكم القطع بسرقة الكبير المملوك ـ حكم القطع بسرقة الصّغير الحرّ.

من صور شبهة الملك المانعة للقطع: أخذ ما أصله مباح ـ العبد يسرق مال سيّده ـ أحد الزّوجين يسرق مال الآخر ـ القرابات من عمود النّسب الأعلى والأسفل من الآباء والأجداد والأبناء وأبنائهم ـ السّرقة من بيت المال أو المغنم قبل القسمة ـ (الأقوال والأدلّة في كلّ منها) ـ

الحدّ الواجب في السّرقة: القطع بالاتّفاق ـ والخلاف في الغرم ـ الأقوال والأدلّة ـ محلّ القطع ـ الأقوال والأدلّة ـ لو سرق من ذهب محلّ القطع منه بحدّ ـ الأقوال والأدلّة ـ عدد مرّات القطع ـ ومن ذهب محلّ القطع منه بغير حدّ ـ متى يصحّ عفو المسروق منه عن السّارق ومتى لا يصحّ ـ حكم ما لو وهب المسروق للسّارق قبل القطع ـ الأدلّة والأقوال.

ما تثبت به السّرقة: (بإقرار الحرّ ـ وشاهدين عدلين) ـ حكم إقرار العبد ـ الأقوال والأدلة.

أحكام الرّدّة: ضابط الرّدّة ـ حكم استتابة المرتدّ ـ عقوبة المرتدّ ــ الأدلّة.

أحكام البغاة: ضابط البغي شرعا ـ خطوات التّعامل مع البغاة ـ عقوبة البغي ــ الأدلّة.

أحكام الحرابة: ضابط الحرابة شرعا ـ خطوات التّعامل مع المحاربين ـ عقوبة الحرابة ـ الأدلّة.

<u>كتاب المادّة: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد.</u>

إعداد أستاذ المادّة:

عبد القادر يوسف جبابا